MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

حزيران 2026

أبرز ما في العدد:

- أطلقت السلطة الوطنية الفلسطينية المرحلة التجريبية لتطبيق يبوس، في خطوة تهدف إلى مساعدة موظفي القطاع العام على التكيّف مع أزمة السيولة الحادة وتراكم متأخرات الرواتب. يأتي ذلك في ظل استمرار الأزمة المالية التي تقوّض قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة الأساسية، وهو ما يتجلى بوضوح في الضغوط المتزايدة التي يواجهها القطاع الصحي في الضفة الغربية.
- مع ظهور تقارير تشير إلى احتمال قيام بنك ديسكونت الإسرائيلي بقطع علاقات المراسلة المصرفية مع البنوك الفلسطينية، تصاعدت المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي الفلسطيني، ما قد يعرّض استمرارية العمليات المالية الأساسية للخطر.
- إطلاق عدد من مشاريع التنمية بدعم حكومي ومن جهات مانحة في مختلف أنحاء الضفة الغربية، تستهدف مجالات معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، والطاقة المتجددة، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتعزيز الخدمات الصحية، مع تركيز مشترك على تحسين جودة الخدمات الأساسية وتعزيز القدرة المحلية على الصمود.

تم إعداد هذه النشرة بدعم من
بورصة فلسطين

بورصة فلسطين
Palestine Exchange

1- السلطة الفلسطينية تكافح أزمة مالية متجذّرة

في أوائل حزيران، صرفت وزارة المالية والتخطيط 50% من رواتب موظفي القطاع العام عن شهر شباط، بحد أدنى 2,000 شيكل.[1] ويعكس استمرار صرف رواتب جزئية تعمّق الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، في ظل استمرار إسرائيل في احتجاز كامل إيرادات المقاصة الفلسطينية منذ حزيران 2025، الأمر الذي يقوّض بشدة قدرة السلطة على الحفاظ على تقديم الخدمات العامة الأساسية. وتشكّل هذه الإيرادات الضريبية المرتبطة بالتجارة، والتي تجبيها إسرائيل نيابةً عن السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس لعام 1994 مقابل رسم إداري نسبته 3%، نحو ثلثي الإيرادات العامة، ما يجعل الإنفاق الحكومي معتمداً إلى حد كبير على تراكم المتأخرات والاقتراض الجديد.

بين كانون الثاني 2021 وآذار 2026، بلغ صافي الإيرادات التي احتجزتها إسرائيل نحو 11.7 مليار شيكل، فيما وصلت الاقتطاعات الإسرائيلية أحادية الجانب ضمن بند صافي الإقراض[2] إلى 12.5 مليار شيكل إضافية.[3] وبذلك، شكّل إجمالي الاقتطاعات والإيرادات المحتجزة 44% من صافي إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة، ما حرمها من موارد حيوية في ظل التداعيات الاقتصادية الناجمة عن أكثر من عامين من الحرب على غزة، وتصاعد أعمال العنف وتشديد القيود في الضفة الغربية.

مع استمرار الأزمة، انتقل عبئها تدريجياً إلى الموظفين العموميين وقطاع الأعمال، والأسر الفلسطينية، والمورّدين والمؤسسات المحلية، نتيجة تأخر صرف الرواتب، وتراكم المتأخرات، وارتفاع مستويات الدين. وبحلول آذار 2026، بلغت المتأخرات المتراكمة 21.6 مليار شيكل، في حين وصل الدين العام إلى 15.1 مليار شيكل، منها 71.6% ديون محلية، أغلبها لصالح البنوك المحلية. ويعادل إجمالي المتأخرات والدين العام مجتمِعَين نحو 12.4 مليار دولار، أي ما يقارب 72% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني لعام 2025.

الشكل (1): صافي تحويلات إيرادات المقاصة، والمبالغ المحتجزة والاقتطاعات، 2021 – الربع الأول 2026

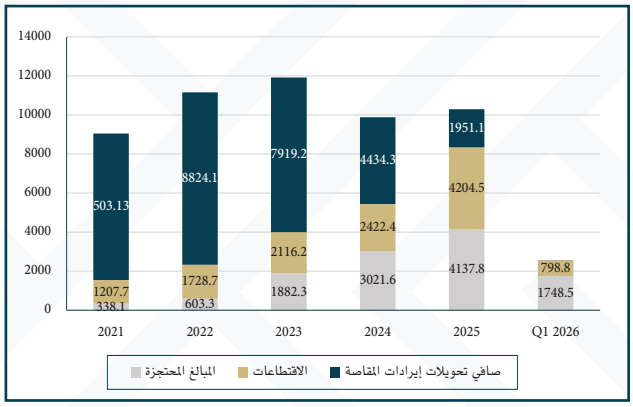

المصدر: حسابات "ماس" استنادا إلى بيانات وزارة المالية.

1-1 تطبيق "يبوس"

في هذا السياق، أعلنت وزارة المالية في أواخر شهر أيار إطلاق المرحلة التجريبية لتطبيق "يبوس"، وهو تطبيق مالي حكومي يهدف إلى التخفيف جزئيا من الأعباء المالية لموظفي القطاع العام الذين تراكمت لهم متأخرات رواتب خلال السنوات الخمس الماضية.[4] ويأتي هذا الإجراء غير التقليدي في ظل أزمة سيولة حادة

1 https://www.wafa.ps/news/2026/5/21/147639

2 يشير بند صافي الإقراض بشكل أساسي إلى الاقتطاعات من إيرادات المقاصة الخاصة بالسلطة الفلسطينية لتسوية الفواتير غير المسددة المستحقة على البلديات الفلسطينية والشركات المزودة للخدمات الأساسية، لصالح مزوّدي الخدمات الإسرائيليين، وخاصة في قطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

3 https://pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly

4 https://www.wafa.ps/news/2026/5/21/147639

تواجهها السلطة الفلسطينية، حيث تجاوزت متأخرات الرواتب المستحقة لموظفي القطاع العام3 مليارات دولار. وبحسب وزير المالية والتخطيط، د. اسطفان سلامة، سيسمح التطبيق للموظفين باستخدام جزء من مستحقاتهم المتأخرة كرصيد افتراضي لتسديد فواتير مختارة من الخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء والمياه والاتصالات والإنترنت، وذلك من خلال آلية تقاص بين الحكومة ومزودي الخدمات.[5]

في المرحلة التجريبية، من المتوقع أن يتلقى نحو 3,000 موظف/ة رصيدا أوليا بنحو 500 شيكل للفرد، مع تحديد سقوف قصوى لكل خدمة بهدف الحد من الأثر على إيرادات الحكومة والحفاظ على التوازن المالي مع مزوّدي الخدمات. ولا يُشترط أن تكون الفواتير مسجلة باسم الموظف، ما يتيح للموظفين تغطية تكاليف الخدمات لأقاربهم وأفراد عائلاتهم الممتدة. وأشار سلامة إلى أنه سيتم تقييم استخدام التطبيق خلال المرحلة التجريبية قبل تعميمه على جميع موظفي القطاع العام، مع التخطيط لتوسيع قائمة الخدمات المشمولة في التطبيق تدريجيا. كما اعتبر أن "يبوس" يتجاوز كونه أداة لإدارة الأزمة، واصفًا إياه بأنه خطوة أولى نحو إنشاء محفظة رقمية حكومية متكاملة يمكن أن تسهم في تقليل الاعتماد على النقد، والتخفيف من ضغوط فائض الشيكل، ودعم الموظفين مباشرة، إلى جانب تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي.

2-1 تفاقم ضغوط القطاع الصحي في ظل الأزمة المالية

على مدى الشهرين الماضيين، حذّرت وزارة الصحة مرارًا من أن الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية، إلى جانب النقص الحاد في السيولة، تدفع بالقطاع الصحي الفلسطيني في الضفة الغربية نحو نقطة حرجة للغاية.[6] وقد أسهمت المتأخرات المتراكمة وعدم انتظام المدفوعات للمورّدين في تفاقم النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الطبية في مختلف مرافق الرعاية الصحية الحكومية والخاصة والأهلية. ووفقًا لوزارة الصحة، فقد نفد مخزون 180 صنفا من أصل 520 صنفا من الأدوية الأساسية، في حين أن 50 صنفا من أصل 97 من أدوية السرطان غير متوفرة.[7] وتشمل هذه النواقص أدويةً منقذة للحياة، إلى جانب أدوية غسيل الكلى، ومرشّحات غسيل الكلى، وخيوط التقطيب الجراحي، ومواد القسطرة القلبية، ما يهدد استمرارية علاج أكثر من4,000 مريض سرطان وآلاف مرضى غسيل الكلى.

وقد أدى هذا النقص، إلى جانب تقليص ساعات العمل وتكرار الإضرابات، إلى اضطراب حاد في تقديم الخدمات الصحية. وأفادت وزارة الصحة بأن أكثر من11,000 عملية جراحية مجدولة قد تم تأجيلها أو إلغاؤها بسبب نقص المستلزمات والإضرابات، في حين حُرم عشرات الآلاف من مرضى الأمراض المزمنة ومرضى العيادات الخارجية من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والعيادات التخصصية في المستشفيات الحكومية.[8] كما امتدت الأزمة إلى المستشفيات الخاصة والأهلية، التي تراكمت مطالباتها المالية غير المسددة.

أفاد اتحاد مورّدي الأدوية والتجهيزات الطبية الفلسطيني بأن المبالغ المستحقة على وزارة الصحة لصالح شركات الأدوية والمستلزمات الطبية تجاوزت 1.3 مليار شيكل، في حين لم تتلقَّ هذه الشركات منذ بداية عام 2026 سوى دفعة واحدة محدودة بقيمة 16 مليون شيكل فقط.[9] وحذّر الاتحاد من أن حجم المستحقات المتراكمة تجاوز القدرة المالية والتشغيلية للمورّدين، ما قيّد قدرتهم على توريد المستلزمات للوزارة، ودفع بعض الشركات إلى

5 https://www.alquds.com/ar/posts/244266

6 https://site.moh.ps/index/ArticleView/ArticleId/7722/Language/a

7 WAFA: Ministry of Health - The lives of thousands of patients are at risk

8 المصدر السابق.

9 https://www.raya.ps/news/1218081.html

الإحجام عن الدخول في عطاءات جديدة. وفي السياق ذاته، تجاوزت ديون الحكومة المستحقة للمستشفيات الخاصة والأهلية 2.5 مليار شيكل، مما يزيد من مخاطر اضطرار بعض مقدمي الخدمات إلى تقليص خدماتهم أو وقف استقبال التحويلات الطبية الحكومية.[10]

للحد من تفاقم هذا الوضع، ناشدت وزارة الصحة الجهات المانحة لتقديم دعم عاجل، يشمل 50 مليون دولار لتوفير الأدوية المنقذة للحياة تكفي لمدة عام، و50 مليون دولار إضافية لتغطية الاحتياجات من الأدوية الأساسية بالغة الأهمية، إلى جانب تقديم مساعدات طارئة للمستلزمات الطبية ورواتب العاملين في القطاع الصحي وشركات الأدوية ومقدمي الخدمات.[11]

ويأتي تفاقم نقص الإمدادات في الضفة الغربية فوق الكارثة الصحية والإنسانية المستمرة في قطاع غزة، حيث تواصل وزارة الصحة والمرافق الصحية الأخرى مواجهة نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية والوقود والمعدات المنقذة للحياة، في ظل الدمار الواسع الذي طال المستشفيات والمراكز الصحية، والاستنزاف المستمر للكوادر الطبية.

2- خطوة بنك إسرائيلي ترفع المخاطر المحيطة بعلاقات المراسلة المصرفية

تشير تقارير حديثة إلى أن بنك ديسكونت الإسرائيلي، أحد البنكين الإسرائيليين اللذين تربطهما علاقات مراسلة مصرفية مع البنوك الفلسطينية، أبلغ نظراءه الفلسطينيين في أوائل شهر حزيران عزمه إنهاء هذه العلاقات خلال 90 يومًا.[12] ومن شأن هذه الخطوة، في حال تنفيذها، أن تزيد الضغوط على نظام مالي هش أصلًا في الضفة الغربية.

وتأتي هذه الخطوة المعلنة وسط تجدد حالة عدم اليقين بشأن خطابات الضمان والتعويض التي تمنحها الحكومة الإسرائيلية، والتي تتيح لبنك ديسكونت الإسرائيلي وبنك هبوعليم معالجة المعاملات مع البنوك الفلسطينية مع الحد من تعرضها للمخاطر القانونية والتنظيمية.[13] وتشير التقارير إلى أن إسرائيل مددت ترتيبات الإعفاء الخاصة بعلاقات المراسلة المصرفية لمدة أسبوعين إضافيين فقط، حتى 28 حزيران 2026.[14]

وقد أصبحت هذه الإعفاءات خاضعة بشكل متزايد للتجاذبات السياسية الداخلية في إسرائيل، حيث أدّت التمديدات قصيرة الأجل خلال العامين الماضيين إلى خلق حالة متكررة من عدم اليقين لدى البنوك الفلسطينية والشركات والمؤسسات العامة.[15] وقد حذّرت البنوك الإسرائيلية من أنها قد تضطر إلى قطع أو تعليق علاقات المراسلة المصرفية مع نظيراتها الفلسطينية في حال لم تحصل على خطابات ضمان مستقرة وطويلة الأجل.[16]

وتُعدّ علاقات المراسلة المصرفية عنصرًا حيويًا للاقتصاد الفلسطيني، نظرًا لاعتماده بنيويا على الشيكل الإسرائيلي وارتباطه الوثيق بالاقتصاد الإسرائيلي بموجب بروتوكول باريس. ففي الربع الأول من عام 2026، ذهبت 93.3% من الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل، في حين جاءت 61.8% من الواردات منها.[17]

تشكّل القنوات المصرفية الفلسطينية-الإسرائيلية ركيزة أساسية لمدفوعات التجارة، وتحويلات العمال، ومدفوعات الخدمات، وتحويلات إيرادات المقاصة، إضافة إلى إعادة تحويل فائض النقد بالشيكل من البنوك الفلسطينية إلى البنوك الإسرائيلية. ووفقًا لسلطة

10 https://www.wattan.net/ar/news/488877.html
11 https://site.moh.ps/index/ArticleView/ArticleId/7722/Language/ar
12 https://www.sadanews.ps/en/business/309456.html
Bloomberg: Israeli Bank to Sever West Bank Ties

13 انظر عدد شباط من النشرة الاقتصادية لمزيد من التفاصيل:
https//:mas.ps/publications.13676/html
14 https://www.sadanews.ps/en/business/310511.html
15 https://theminers.ps/post/2834/
16 Crisisgroup: Countering Israel's Grip on the West Bank Economy
17 https://www.pcbs.gov.ps/en/statistics/?selectedItemId=65571025

النقد الفلسطينية، يبلغ متوسط حجم العمليات المصرفية بين الجانبين سنويا، ومعظمها شيكات وتحويلات، نحو 50 مليار شيكل، وهو رقم يقارب القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي لفلسطين.[18]

ومن شأن إنهاء علاقات المراسلة المصرفية أن يؤثر بشدة على سير المعاملات المقومة بالشيكل، وقد يعيق مدفوعات الواردات والخدمات الأساسية، بما في ذلك الوقود والكهرباء والمياه والأدوية وغيرها من السلع الأساسية. كما سيزيد الاعتماد على قنوات الدفع غير الرسمية، بما يفرض تحديات على صعيد الشفافية والامتثال والثقة في النظام المصرفي.

وتأتي هذه التحديات إضافةً إلى أزمة تكدس فائض الشيكل الحالية، حيث يُقدّر فائض النقد بالشيكل لدى البنوك الفلسطينية بأكثر من 16 مليار شيكل.[19] وبلغت شحنات النقد بالشيكل من البنوك الفلسطينية إلى نظيرتها الإسرائيلية نحو 23 مليار شيكل في عام 2024، مقارنةً بالحاجة لما يُقدّر بين 25 و30 مليار شيكل سنويا، في حين أسهمت السقوف التي تفرضها البنوك الإسرائيلية على استلام فائض الشيكل في استمرار الضغوط على السيولة وارتفاع المخاطر التشغيلية لدى البنوك الفلسطينية.[20]

وسعت سلطة النقد الفلسطينية إلى احتواء هذه المخاطر من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات، منها التحرك على المستوى الدولي، والسعي للحفاظ على علاقات المراسلة المصرفية، واتخاذ تدابير للحد من استخدام النقد في التعاملات المالية، إلى جانب التوسع في استخدام المدفوعات الرقمية.[21] وفي أواخر أيار، شارك محافظ سلطة النقد، يحيى شنّار، في اجتماعات وزارية مرتبطة بقمة مجموعة السبع في باريس، حيث جدّد تأكيده التزام فلسطين بالمعايير الدولية للشفافية المالية والإشراف والامتثال في مكافحة الجرائم المالية.[22] وخلال لقاءات ثنائية مع مسؤولين دوليين، حذّر شنّار من أن الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف القطاع المالي الفلسطيني تمثل تهديدًا كبيرًا للاستقرار المالي وللاقتصاد ككل[23]. وأشار إلى أن هذه الضغوط تؤدي إلى تعطيل العمليات المصرفية، وإضعاف نشاط القطاع الخاص، وتهديد استمرارية تقديم الخدمات الأساسية، داعيًا إلى تحرك دولي للمساهمة في حماية استقرار النظام المالي الفلسطيني ومنظومة عمله، وتجنّب صدمات السيولة، والمدفوعات، والتسويات التجارية المتكررة.

1-2 القطاع الخاص يحذّر من تفاقم أزمة فائض الشيكل النقدي

في 22 حزيران، نظّم اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية مؤتمرا للتحذير من الضغوط المتزايدة التي تواجه القطاع الخاص الفلسطيني، مع تركيز خاص على تفاقم أزمة فائض النقد بالشيكل.[24] وحذّر الاتحاد من أن عدم قدرة الشركات والمواطنين على إيداع النقد بالشيكل بحرية في البنوك الفلسطينية بات يشكل مصدر ضغط اقتصادي كبير، يضاف إلى الضغوط المالية والتجارية الشديدة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني. واعتبر أن القيود على إيداع الشيكل تسهم في نقص السيولة، وإضعاف تدفقات الائتمان، وفرض عبء إضافي على الشركات والأسر.
وشدّد الاتحاد على أن القضية تتطلب تحركا عاجلا، وحمّل إسرائيل مسؤولية الأزمة، على اعتبار أن الشيكل عملة تصدرها إسرائيل، وأن عليها قبول فائض النقد بالشيكل من النظام المصرفي الفلسطيني. وفي الوقت

18 https://www.pma.ps/news/--ml6jcx4v
19 https://www.sadanews.ps/en/business/308355.htm
20 PMA: Financial Stability Report 2024
21 https://www.pma.ps/news/--mpdohkid
22 https://www.pma.ps/news/--mpdohkid
23 https://www.pma.ps/news/--mpfndfhq
https://www.pma.ps/news/--mpfbgaf7
24 https://www.facebook.com/reel/3496159423886666

الذي أقر فيه بدور سلطة النقد الفلسطينية في الحفاظ على الانضباط الرقابي والامتثال والاستقرار المالي، أكد الاتحاد أنه يتعين على السلطة الفلسطينية وسلطة النقد والمجتمع الدولي العمل على إيجاد حلول، وتخفيف العبء على المواطنين والقطاع الخاص. كما حذر الاتحاد من المضي في قانون الحد من استخدام النقد قبل حل مشكلة تراكم الشيكل، لافتا إلى أن مثل هذه الخطوات قد تزيد من مشاكل السيولة وتعمق الضغوط على القطاع الخاص.

3- مشاريع تنموية جديدة

شهد الشهر الماضي إطلاق عدد من المشاريع التنموية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، في مجالات معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والطاقة المتجددة، ودعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإعادة تأهيل البنية التحتية، والخدمات الصحية.

3-1 مشروع "تجديد"

في 5 أيار، وقّعت وزارة المالية، وسلطة المياه الفلسطينية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، وبنك التنمية الألماني (KfW)، ومرفق مياه غرب جنين، اتفاقيتين لإطلاق مشروع "تجديد" لمعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها لأغراض زراعية في قرى شمال غرب جنين.[25]

ويُعد المشروع جزءًا من مبادرة "فريق أوروبا" لإدارة مياه الصرف الصحي في فلسطين، ويشترك في تمويله الاتحاد الأوروبي، وفرنسا عبر الوكالة الفرنسية للتنمية، وألمانيا عبر بنك التنمية الألماني، بميزانية إجمالية تبلغ نحو 31.7 مليون يورو.

وتشمل الاتفاقيات الموقعة:

- اتفاقية تمويل بقيمة 11.2 مليون يورو بين بنك التنمية الألماني، ووزارة المالية، ومرفق مياه غرب جنين؛
- واتفاقية مساهمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 5.5 مليون يورو مع الوكالة الفرنسية للتنمية.

سيدعم مشروع "تجديد" إنشاء نظام متكامل لإدارة المياه العادمة في منطقة غرب جنين، يشمل أكثر من 100 كيلومتر من شبكات جمع المياه العادمة، وإنشاء محطة معالجة بطاقة أولية تُقدر بنحو 3,700 متر مكعب يوميًا، إضافة إلى بنية تحتية لإعادة الاستخدام الآمن للمياه المعالجة في الزراعة. ومن المتوقع، أن ينتفع من المشروع في مرحلته الأولى بشكل مباشر نحو 36 ألف نسمة في خمس بلدات في محافظة جنين. كما يتضمن المشروع مكونًا للاستجابة الطارئة يهدف إلى دعم تنفيذ إصلاحات وصيانة سريعة والحفاظ على استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية، في ظل الأضرار المتكررة التي تلحق بالبنية التحتية المدنية في منطقة جنين.

3-2 برنامج "شمسي فلسطين"

في 6 أيار، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية، بالشراكة مع اللجنة التوجيهية لبرنامج شمسي فلسطين، تسهيلات تمويلية بقيمة 25 مليون دولار لمشاريع الطاقة الشمسية التي تنفذها الهيئات المحلية.[26] ويرأس اللجنة التوجيهية للبرنامج سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، وتضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات ذات العلاقة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويهدف البرنامج إلى دعم التحول نحو الطاقة المتجددة، وخفض تكاليف الكهرباء، وتعزيز استدامة الخدمات العامة على المستوى المحلي.

25 EEAS: EU, France, Germany and Palestine Launch TAJDID Project

26 https://www.pma.ps/news/-25--motys4xr

ويجمع البرنامج بين القروض والمنح، حيث تساهم سلطة النقد الفلسطينية بمبلغ 20 مليون دولار من خلال صندوق "استدامة"، فيما تقدم كل من النرويج وفنلندا والنمسا ما مجموعه 5 ملايين دولار إضافية، بينما يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور الشريك الفني والتنموي. وسيجري تنفيذ المشاريع من خلال المصارف المحلية وفق شروط ميسّرة، تشمل فترات سداد حتى سبع سنوات. ويأتي هذا البرنامج مكملا للجهود الأوسع لصندوق "استدامة" التابع لسلطة النقد الفلسطينية، والذي يهدف إلى تعزيز صمود القطاعات الحيوية، وضخ السيولة في السوق الفلسطينية، وإسناد المنشآت المتضررة من الحرب ومساعدتها على التعافي ومواصلة عملياتها.[27]

3-3 برنامج منح القدس – إنماء

في الأول من حزيران، وقّع صندوق الاستثمار الفلسطيني والاتحاد الأوروبي اتفاقية لإطلاق مرحلة جديدة مدتها أربع سنوات من برنامج منح القدس– إنماء،[28] بتمويل مشترك يقارب 4.5 مليون يورو.[29] ويهدف البرنامج إلى تعزيز الصمود الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في محافظة القدس من خلال دعم المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات المجتمعية القاعدية. ويستهدف البرنامج دعم 130- 136 مشروع ومؤسسة من خلال منح مالية مصحوبة بدعم استشاري يغطي الجوانب المالية والقانونية والإدارية والرقمية والتشغيلية.[30] كما سيركز البرنامج على قطاعات حيوية تشمل السياحة، والخدمات، والصناعات الخفيفة، والضيافة، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال، والمبادرات المجتمعية، مع إيلاء اهتمام خاص بالمشاريع الصديقة للبيئة، والحفاظ على التراث الثقافي، والتحول الرقمي، وكفاءة استخدام الموارد. ومن المتوقع أن يسهم البرنامج في خلق ما بين 250 و350 فرصة عمل جديدة، إلى جانب الحفاظ على ما بين 350 و400 فرصة عمل قائمة، مع إعطاء أولوية للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمّشة اقتصاديا.

وتبني هذه المرحلة الجديدة على ما أنجز في المراحل السابقة من برنامج دعم القدس الذي نفذه صندوق الاستثمار الفلسطيني، والذي قدم، وفقًا للصندوق، أكثر من 5.2 مليون يورو كمنح مباشرة لأكثر من 120 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومنظمة مجتمع مدني في القدس، وساهم في خلق أو الحفاظ على أكثر من 1,000 فرصة عمل[31]. وسيشرف على تنفيذ البرنامج مؤسسة فلسطين للتنمية، ذراع الاستثمار الاجتماعي لصندوق الاستثمار الفلسطيني، فيما ستعمل منصة Station J كشريك محلي للتنفيذ.

3-4 منح صندوق الأقصى

في 10 حزيران، وقعت أربع اتفاقيات منح بقيمة إجمالية تقارب 10 ملايين دولار، برعاية رئيس الوزراء محمد مصطفى، وبتمويل من صندوق الأقصى[32] من خلال المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية.[33] وستخصص هذه المنح لدعم مشاريع في مجالات البنية التحتية، والطرق، والصحة، وترميم المباني، وذلك عبر كل من وزارة الحكم المحلي، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما يسهم في تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز صمود المجتمعات المحلية.

وستخصص أكبر هذه الاتفاقيات من حيث القيمة، والبالغة 4.94 مليون دولار، لدعم تنفيذ تدخلات في

27 https://www.pma.ps/other-financial-tools
28 https://www.psdf.ps/ar/program/1746599917
29 https://alhadath.ps/ar/Article/207597/
30 https://www.bnews.ps/ar/node/27797
31 المصدر السابق.
32 https://alaqsafund.isdb.org/en
33 WAFA: Grants to Support Infrastructure, Health and Restoration Projects

قطاعي الطرق والمياه في 25 هيئة محلية، بما في ذلك إعادة تأهيل وتعبيد طرق داخلية في 21 تجمعًا سكانيا، إلى جانب تنفيذ أو تشغيل بنى تحتية مائية في أربعٍ منها. أما الاتفاقية الثانية، والبالغة قيمتها 2.52 مليون دولار، فستمول تنفيذ ثلاثة مشاريع طرق رئيسية في محافظتي رام الله والبيرة وطولكرم، لتعزيز الربط بين عدد من البلدات وتوفير طرق بديلة أكثر أمانًا في حالات إغلاق الطرق الطارئة.

فيما ستُخصص اتفاقية ثالثة بقيمة مليون دولار لدعم ترميم المباني السكنية والمؤسسات العامة في البلدة القديمة في القدس، على أن يشرف على تنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما تتضمن الاتفاقية الرابعة، والبالغ قيمتها مليون دولار، والموقعة مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، تمويل زراعة وتحديث نحو 75 قوقعة إلكترونية للأطفال ذوي الإعاقة السمعية في مختلف محافظات الضفة الغربية.

4- أحدث إصدارات "ماس": "نظام إدارة أسطول المركبات الحكومية الفلسطينية "

في 25 أيار الماضي، عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، بالشراكة مع المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب، ورشة عمل لمناقشة نتائج دراسة بعنوان "نظام إدارة أسطول المركبات الحكومية الفلسطينية: سيناريوهات مقارنة لتحسين الفعالية والكفاءة والحوكمة".[34] وتقيم الدراسة النظام الحالي لإدارة أسطول المركبات الحكومية، وتحدد أبرز الفجوات، إضافةً إلى تحليل الخيارات السياساتية الرامية إلى خفض العبء المالي، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

تعرض الدراسة سبعة سيناريوهات تغطي بدائل مختلفة من حيث نمط التملك، وآلية التمويل، ونوع التكنولوجيا، وتوقيت الإحلال، بما في ذلك الإبقاء على الوضع القائم، وشراء أو استئجار المركبات التقليدية، والتحول إلى المركبات الهجينة أو الكهربائية، واعتماد نهج استبدال تدرجي. وتُظهر النتائج أن خيار السياسات لا يقتصر على نوع المركبة أو نموذج التملك، بل يتحدد كذلك بعوامل أخرى كإدارة دورة حياة المركبة، وتوقيت الإحلال، وهيكل التكاليف. وأشار المشاركون في ورشة عرض النتائج إلى أن أسطول المركبات الحكومي يعاني من تقادم المركبات، وحالات سوء الاستخدام، وتباين ملحوظ في تكاليف الصيانة بين الوزارات. كما شددوا على ضرورة وضع سياسة واضحة للإحلال، وتعزيز آليات الرقابة والإنفاذ، مع النظر أيضًا في جدوى إنشاء مراكز صيانة داخلية لتحسين الكفاءة وتقليل الاعتماد على مزوّدي الخدمات الخارجيين.

5- حركة التداول في حزيران

ارتفع مؤشر القدس بنحو 3.9% خلال شهر حزيران ليغلق عند 655 نقطة، فيما ارتفع مؤشر القدس للعائد الكلي بالنسبة ذاتها إلى 1,498 نقطة.[35] إلا أن نشاط التداول تراجع عن المستويات المرتفعة المسجلة في أيار، إذ تم تداول 14.5 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 28.2 مليون دولار، بانخفاض 49.4% في حجم التداول و46.8% في قيمة الأسهم المتداولة.[36]

5-1 أداء الشركات المدرجة خلال الربع الأول 2026

حققت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين صافي أرباح إجمالي بلغ 85.1 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2026، ما يشكل ارتفاعا بنحو 7.8% مقارنة

34 https://mas.ps/news/13878.html

35 https://www.pex.ps/reporting-center/indices

36 https://www.pex.ps/bulletins

بالربع الأول من عام 2025.[37] وتُظهر الإفصاحات أن 33 شركة من أصل 47 شركة مدرجة سجلت أرباحًا صافية مجمّعة بلغت 88.2 مليون دولار، بارتفاع نسبته 7% على أساس سنوي، في حين سجلت 11 شركة خسائر مجمّعة بقيمة 3.1 مليون دولار، بانخفاض نسبته 10.5% مقارنة بالربع الأول 2025. ولم تفصح شركة واحدة عن نتائجها ضمن المهلة القانونية، فيما بقيت شركتان موقوفتان عن التداول. وعلى المستوى القطاعي، سجّل قطاع البنوك والخدمات المالية أعلى صافي أرباح، بلغ 25.4 مليون دولار، رغم تراجع أرباحه بنحو 13.2% مقارنة بالربع الأول 2025، تلاه قطاع الاستثمار بصافي أرباح بلغ 24 مليون دولار بزيادة 7.9%، ثم قطاع الخدمات بنحو 19.9 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعًا ملحوظا بنسبة 34.4% (انظر جدول 1). وسجّل القطاع الصناعي أعلى معدلات نمو في الأرباح بارتفاع بلغ 51.2% ليصل إلى 14.3 مليون دولار، في حين شهد قطاع التأمين أكبر تراجع، حيث انخفضت أرباحه بقرابة 54.5% إلى 1.4 مليون دولار.

الشكل (2): صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع، الربع الأول 2025 والربع الأول 2026 (مليون دولار)

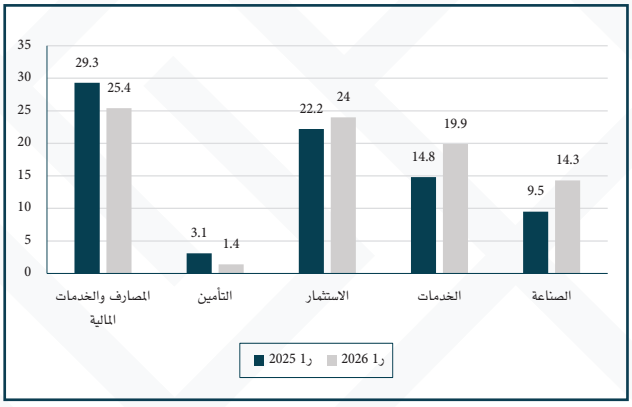

المصدر: بورصة فلسطين.

على المستوى الكلي، ربما ساعد ارتفاع قيمة الشيكل في الربع الأول من عام 2026 على زيادة القيمة المقومة بالدولار والدينار الأردني لبعض الإيرادات المحصلة بالشيكل، وفي الوقت نفسه خفّض تكلفة بعض المدخلات المستوردة المقومة بالعملات الأجنبية عند احتسابها بالشيكل، نتيجة تراجع قيمة هذه العملات مقابل الشيكل، ما ساهم في تحسين الربحية. كما ساهم اتفاق وقف إطلاق النار في غزة في تحسين ثقة المستثمرين، إلا أن الشركات المدرجة واصلت العمل في ظل ظروف اقتصادية وسياسية صعبة، ما حدّ من حجم المكاسب التي تحققت. ورغم تفاقم حالة عدم اليقين الجيوسياسي في المنطقة نتيجة الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران، وما رافقها من ضغوط على تكاليف الطاقة والتجارة، تشير النتائج الإجمالية إلى قدرة الشركات المدرجة القيادية على الصمود في ظل ظروف اقتصادية وسياسية شديدة الصعوبة.

وعلى المستوى القطاعي، ظل القطاع المصرفي أكبر مساهم في إجمالي الأرباح، مستفيداً من قاعدة ودائع قوية، وارتفاع الإيرادات التشغيلية، والحفاظ على مستويات سيولة متحفظة. ومع ذلك، بقيت أرباح البنوك متأثرة بمخصصات انخفاض القيمة، وارتفاع تكاليف المخاطر. كما ساهم قطاع الاستثمار بشكل ملحوظ في الأرباح، مدفوعاً بالمكاسب التي حققتها بعض الشركات القابضة والاستثمارية الكبرى، وبالأداء الأقوى لعدد من الشركات التابعة والزميلة والاستثمارات في الأصول، رغم أن هذا الأداء ظل متركزا نسبيا في عدد محدود من الشركات. وفي قطاع الخدمات، بقيت شركات الاتصالات من أكثر المساهمين استقرارا في الأرباح، بما يعكس استقرار الطلب على خدمات الاتصالات والخدمات الرقمية. كما سجلت الشركات الصناعية نمواً قوياً في الأرباح، على الأرجح بدعم من الطلب على السلع الأساسية والأدوية والمنتجات الصناعية الضرورية، إضافة إلى قدرة بعض الشركات على حماية هوامش أرباحها.

37 بيانات من بورصة فلسطين.

من حيث أداء السوق، بلغ مؤشر القدس 606.6 نقطة الربع الأول 2026، متراجعًا بنحو 2.1% مقارنة بالربع الرابع 2025، لكنه بقي أعلى بكثير من مستواه البالغ 496.0 نقطة في الربع الأول 2025. وبلغت القيمة السوقية نحو 4.9 مليار دولار، منخفضة بنحو 1.5% عن الربع السابق، لكنها أعلى بـ18.8% على أساس سنوي. ويشير هذا الارتفاع السنوي إلى أن تقييمات المستثمرين لا تزال تعكس ثقتهم النسبية بقدرة بعض الشركات المدرجة القيادية على الصمود، رغم استمرار البيئة الاقتصادية والسياسية شديدة الصعوبة. ولكن، شهدت حركة التداول تراجعا مقارنة بكل من الربع السابق والربع المناظر، إذ انخفضت قيمة الأسهم المتداولة إلى نحو 42.2 مليون دولار، متراجعة بنحو 71.0% مقارنة بالربع الرابع 2025 وبقرابة 67.5% مقارنة بالربع الأول 2025. كما تراجع عدد الأسهم المتداولة إلى 22.8 مليون سهم، بانخفاض 47.8% و77.4% على التوالي. وهبط معدل دوران الأسهم حسب القيمة إلى 0.87%، مقارنة بـ2.93 % في الربع الرابع 2025 و3.17% في الربع الأول 2025، ما يشير إلى ضعف السيولة مقارنة بحجم السوق ومحدودية نشاط التداول قصير الأجل.

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة (مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الأول 2026

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 -نيسان 2026

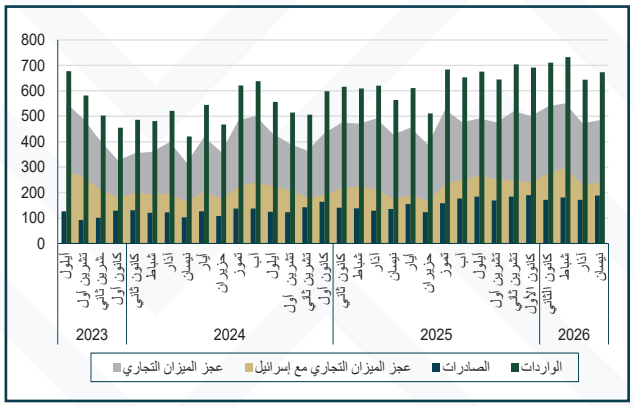

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الأول 2026

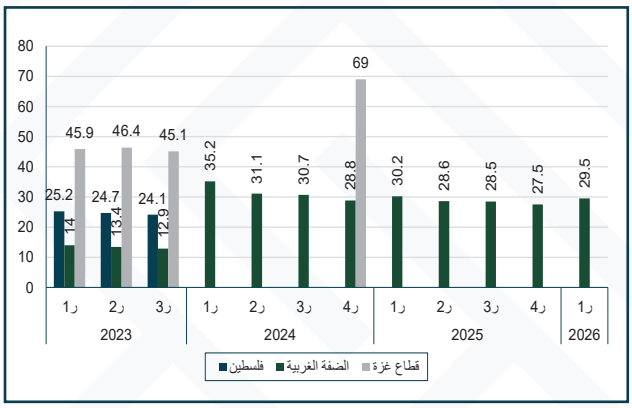

إجمالي إيرادات المقاصة

إجمالي إيرادات المقاصة، والمبالغ المحتجزة والاقتطاعات والرسوم الإدارية الشهرية (مليون شيكل إسرائيلي)
كانون الثاني 2023 - نيسان 2026

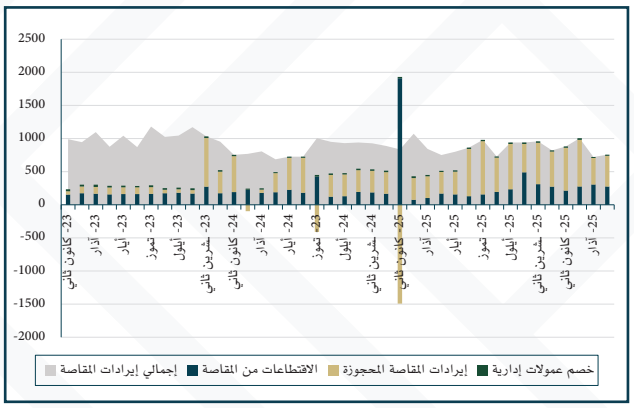

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - أيار 2026

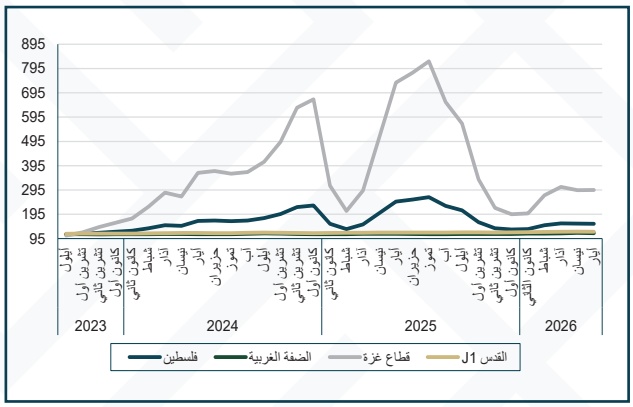

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - أيار 2026